

اذ لا يبغي للاسنتهم هنا خراج فتم اولاهم واسهل واضرارها ايضا
 وبما عانت الواو اذا لم يلفظ النطق للبس مقدا
 او حرف عطف فان عطفها في الطلب كانت اما للتخفيف نحو قوله
 او دينار او تزوج زيب او اختها واما للاباحه واما للاباحه نحو جالس
 الحسن وابن سيرين والفرق بينهما من وجهين احدهما ان التخيير
 يجوز فيما اصله محظورا والاباحه فيما اصله مباحا الثاني ان في النكح
 لا يجوز الجمع ونحوه الاباحه قال المصنف ومن علامات الاباحه
 صحه وقوع الواو وموقعه او بلا اختلاف مغيه ووزن غيره فقال اذا
 عطفت باو جان محالستهما ومحالسه احدهما واذا عطفت بالواو تعين
 محالستهما معا وان عطفت بها في الخبر كانت اما للتقسيم نحو قوله اسم
 او فعل او حرف واما للايهام اى ايهام المتكلم على المخاطب لقوله
 وانا او اياكم على هدى او في ضلال مبين واما ليشتمل المتكلم نحو
 قام زيد وعمرو وقال الله تعالى للشياطين اوبعض يوم واما للاضراب
 عند الرفض واني على وابن عمران وابن جنى قال الله تعالى في
 كالحنان او اشد قسوة وايسلناه الى ابيه الف او زيدون قال
 الفراء او هنا مخرجه او تقول انا اذهب او اقيم ومنه قول جرير ليشام بن
 عبد الملك ما ذنرتي عيال قديرتهم لم احص عدتهم الاعداد
 كانوا ثمانين او زاده واثمانيه لولا جاول قد قتلت اولادي
 وحتى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تخرج اليوم قوله وبما عانت
 الواو اى لتعمل او يبغي الواو عند العرفيه وذلك عند من اللبس اذ المليف
 في احد صاحبه النطق للبس سبلا كقوله
 في الخلافه او كانت له فذرا كما في ربه موسى على قدر
 او وقع او موقع الواو لعلمه ان السامع لا يجد له سبلا في غير ذلك

ومثله قول امرئ القيس فطربها اللحم من منضج صفيق شواء او قدر محمل
 الطهاة الطباخون واحدها طاه وبعينه قد يراي تم في قدر وقول
 الاخضر قوم اذا سمعوا الصرخ رايتهم مائين لم يمهم ارسافع
 قال في التسهيل ان واخاف الواو واشاره في الاباحه وقل لا يعطف
 المصاحف لقوله صلى الله عليه وسلم اسكن جرا فانما عليل نبي او صدق
 او شهيد وفي عطف الموكد لقوله تعالى ومن حسبه حطبه او انما
 فنده مسعه ذرها لا واهل تامنا وهو التفصيل بالفرق المجرد
 عن المشا والاهتمام والتخبر وذن بدل عن التقسيم **تسمية الاول**
 اتفق النحاه على ان الفى الداخلة على الاباحه يستوعب الجمع لقوله تعالى
 ولا تظن منهم اثما او كفورا والداخل على التخيير كذلك عند السمرقاني
 وقال ابن هسان محتمل الجمع وعدمه الثاني قال الخليل في قوله الغرض
 والعامه لا يفرقون زام واو فاذا قال في الدار زيد او عمرو فحسب الجواب
 بهما في الدار واحدها وان لم يعينه بخلافه ام اذا سأل بها فانه يحجب
 التفصيل بقول زيد او عمرو ولا يجوز الايهام فلما اجبت بهذا الجواب
 الاولي كت اجبت السؤال وزيادة

ومثله الفصد اما الثالث في حواما ذى واما الثانية

اما الثانية المبوقه مثلها في قولنا حواما ذى واما الثانية اى المعود
 تتكون الفصد مثل اوى يعصدها ما يعصدها ومن التجره مثل
 والاباحه نحو جالس اما الحسن واما ابن سيرين والتقسيم نحو قوله اما
 اسم واما فعل واما حرف او الايهام والمثل ولا ترد للاضراب ولا
 يبغي الواو وان كانت عبارة شاملة للجمع والعذر عنه ان
 ورد واى هذين قليلا يختلف فاعطى المصنف عليه ولا خلاف
 ان اما الاو لا يبيست بعاطفه واختلفت في الثانية فذهب جمهور النحاه

لقد عانوا في الواو وهو الواو الضار
 ويعبر عنه في التسهيل

الكافه